

## جباية الشام<sup>(١)</sup>

في الاسلام

اهم مسألة في قيام الدول وسقوطها ان تفرض الاموال على الرعايا بالعقل ونجس منهم بالعدل وبحسن التصرف في انفاقها على المصالح العامة. وقد كانت الحكومات الاسلامية تعنى بهذا الشأن كل العناية وكانت اذا غفلت عن هذا الامر المهم ايام ضعفها تكثر الثورات او تنقطع عن العمل والرغبات فتخرب البلاد وتنتشر الفوضى وتعم البلوى. اعتمدت العرب اول الفتح في تنظيم دواوين اموالها على الروم في الشام والفرس في العراق والقبط في مصر ينظرون لهم في مسائل الدخل والخرج ووضع التوازن بحسب عرف تلك الايام وذلك لان العرب كانوا اول امورهم نصف امين او نصف متحضرين واهل مصر والشام والعراق اعرق منهم في الحضارة وما ينبغي لها حتى كان زبادي يقول ينبغي ان يكون كتاب الخراج من رؤساء الاعاجم العالمين بامور الخراج. واتقد كان الامراف يبدو في الاموال ايام الترف والنعيم ويتجلى الاقتصاد فيها على عهد الجدة والاصلاح وذلك يرجع على الاغلب الى من يتولى امر الامة من خليفة او سلطان او ملك او امير فاذا صلح الرأس صلح الجسد كله. واذ كانت دواعي الانفاق محصورة داخل البلاد ولان النقد اقل من هذه الايام بالطبع والتفنن في ضبط الشؤون الاقتصادية لم يبلغ مبلغه في القرون الاخيرة وحرارة المعاملات والمقايضات محدودة واطرف من العصور الحديثة كانت المسائل المالية لعهد العرب الى السذاجة لاول الامر شأنهم في عامة امورهم والجباية اول الدولة كما قال ابن خلدون تكون قليلة الوزائع كثيرة الجملة وآخر الدولة تكون كثيرة الوزائع قليلة الجملة فان كانت الدولة على سنن الدين فليست الا

(١) محاضرة القاها حضرة الاستاذ الكبير السيد محمد كرد علي مدير المعارف العام في دولة دمشق ورئيس الجمع العلمي مساء الجمعة في ٢٢ ذي الحجة سنة ٣٣٩ - ٢٦ آب ١٩٢١ في بهو الجمع العلمي في المدرسة العادلية الكبرى .

المغارم الشرعية من الصدقات والحراج والجزية وهي قليلة الوزائع لان مقدار الزكاة من المال قليل وكذا زكاة الحبوب والماشية وكذا الجزية والحراج وجميع المغارم الشرعية وهي حدود لا تتعدى وان كانت على سنن التغلب والعصية فلا بد من البداوة في اولها والبداوة تقتضي المسامحة والمكرامة وخفض الجناح والتعافي عن اموال الناس والغفلة عن تحصيل ذلك الا في النادر . قال والدولة تكون في اولها قليلة الحاجات لعدم الترف وعوائده فيكون خرجها وانفاقها قليلاً ويكون في الجباية حينئذ وفاءً بازيد منها بل يفضل منها كثير عن حاجاتهم ثم لا تلبث ان تأخذ بدين الحضارة في الترف فيكثر لذلك خراج اهل الدولة ويكثر خراج السلطان خصوصاً كثرة بالغة فيزيد في مقدار الوظائف والوزائع ويستحدث انواعاً من الجباية يضربها على البياعات ويفرض لها قدر معلوم أعلى الاثمان في الاسواق وعلى اعيان السلع في المدينة .

وبعد فلم يتصل بنا سند صحيح عن مقادير الجباية في هذه الديار قبل العرب اما على عهد حكومتهم فكانت الجباية في الصدر الاول تجمع من الحراج والعشور والصدقات والجوالي أي الجزية أي أنها لها أربعة موارد رئيسية ثم صارت أصول جهات الاموال السلطانية عشرة الجزية والحراج والعشور والاجور والزكوات واثان المبيعات والمقاسمات والغنيمة والفيء والمعادن . وزادت أنواع الجباية على عهد انحطاط هذه البلاد ونسي المتغلبون أو الفاتحون ان تكثير<sup>(١)</sup> المالك ماله باموال رعيته بمنزلة من يحصن سطوحه بما يقتلعه من قواعد بنيانه .

قال الظاهري<sup>(٢)</sup>: ان كثرة الاموال وقتلتها بقدر المعرفة باجتلابها من جزى مقررة ومتاجر معشرة وأخرجة محضرة وعشور محورة وقسم مقدره وغنائم موفرة وفيه من جهات غير منحصرة هذا الى زكوات واجبة وأجور لازمة وديات دماء ذاهبة ومحور مباحات راتبه ومستخرج معادن غير ناهية وعداد نعم سائمة لاسائبة ووظائف على أكرة عاملة ناصبة الى غير ذلك من تريبع مزارع وتوزيع قطائع وتوسع مراتع وتفرير مواضع وترجيع طوابع فهذه جهات أموال جعل الشرع بيد السلطنة زمام استخراجها وممكن من استيفائها بسلوك طريقها ومنهاجها وفوض فيها حقوقاً تجب رعايتها عند صرفها واخراجها .

وقال الغزالي<sup>(١)</sup>: وكل ما يحمل للسلطان سوى الاحياء وما يشترك فيه الرعية قسبان قسم مأخوذ من الاعداء وهو الغنيمة المأخوذة بالقمه والفيء وهو الذي حصل من ملهم في يده من غير قتال والجزية واموال المصالحة وهي التي تؤخذ بالشروط والمعاقدة والقسم الثاني المأخوذ من المسلمين فلا يحمل منه الا قسبان الموارث وسائر الاموال الضائعة التي لا يتعين لها مالك والاقواف التي لا متولي لها اما الصدقات فليست توجد في هذا الزمان - أي في القرن الخامس - وما عدا ذلك من الحراج المضروب على المسلمين والمصادر وانواع الرشوة كلها حرام . وقال ايضاً ان أموال السلاطين في عصرنا حرام كلها أو أكثرها وكيف لا والحلال هو الصدقات والفيء والغنيمة ولا وجود لها وليس يدخل منها شيء في يد السلطان ولم يبق الا الجزية وانما تؤخذ بانواع من الظلم لا يحمل أخذها به فانهم يجاوزون حدود الشرع في المأخوذ والمأخوذ منه والوفاء له بالشرط ثم اذا نسبت ذلك الى ما ينصب اليهم من الحراج المضروب على المسلمين ومن المصادر والرشا وصنوف الظلم لم يبلغ عشر معشار عشره .

اختلف مقدار الجبايات باختلاف العصور وكان لاول الفتح ضرب الحراج على الارض والجزية على الرقاب وراعى الخليفة الثاني حال الشام فعمل في نواحيها غير ما عمل في غيرها من البلاد التي فتحت في عهده راعى في كل ارض ما تحتمله وكانت الجزية في بدء الامر ديناراً في كل حول على كل جمجمة<sup>(٢)</sup> ثم وضعها عمر بن الخطاب على اهل الذهب أربعة دنانير وعلى اهل الورق اربعين درهماً وجعلهم طبقات لغنى الغني واقلال المقل وتوسط المتوسط وقيل جعل من كل رأس مائة واربعين درهماً ومن الوسط اربعة وعشرين درهماً ومن الفقير اثني عشر درهماً والجزية تؤخذ

(١) احياء علوم الدين . (٢) يقول الاب لامس في تسريح الابصار ان الرومان ضربوا الجزية على اهالي سورية على الذكور من سن الرابعة عشرة وعلى الاناث من سن الثانية عشرة الى سن ٦٥ من عمرهم جعباً وفرضوا عليهم خراجاً جبوه من الاملاك يبلغ في المائة واحداً ورسوا ايضاً ضرائب ومكوساً على الواردات والصادرات من السلع الا ان هذه الرسوم مع ثقلها كانت اخف على عاتق السوريين من المغارم والسخر التي حملها اياها ملوكهم

من غير المسلمين والحراج يشترك فيه كل من يملك أرضاً . وصالح أبو عبيدة بن الجراح نصارى الشام حين دخلها على أن تترك لهم كنائسهم ويعيهم وعليهم ارشاد الضال وبناء القناطر على الانهار من أموالهم وان يضيفوا من مواليهم من المسلمين ثلاثة أيام وصالحهم عمر على ضيافة من مواليهم من المسلمين ثلاثة أيام بما ياكلون ولا يكلفهم ذبيح شاة ولا دجاجة وتبيت دوابهم من غير شعير وجعل ذلك على أهل السواد دون المدن .

ولما مسح عمر السواد وضع عن كل جريب<sup>(١)</sup> عامر أو غامر يناله الماء بدلر أو بغيره زرع أو عطل درهماً وقفيزاً<sup>(٢)</sup> واحداً وألقى عمر النخل عوناً لأهل السواد وأخذ من جريب الكرم عشرة دراهم ومن جريب السمسم خمسة دراهم ومن الحضر من غلة الصيف من كل جريب ثلاثة دراهم ومن جريب القطن خمسة دراهم ثم حمل الاموال على قدر قربها وبعدها فجعل على كل مائة جريب زرع مما قرب ديناراً وعلى كل مائتي جريب مما بعد ديناراً وعلى كل ألف أصل كرم مما قرب ديناراً وعلى كل ألفي أصل مما بعد ديناراً وعلى الزيتون على كل مائة شجرة مما قرب ديناراً وعلى كل مائتي شجرة مما بعد ديناراً وكان غاية البعد عنده مسيرة اليوم أو اليومين وأكثر من ذلك وما دون اليوم فهو في القرب وحملت الشام على مثل ذلك .

ولما رأى أهل الذمة<sup>(٣)</sup> وفاء المسلمين لهم وحسن السيرة فيهم صاروا أشداء على عدو المسلمين وعوناً للمسلمين على أعدائهم فبعث أهل كل مدينة بمن جرى الصلح بينهم وبين المسلمين رجلاً من قبلهم يتجسسون الاخبار عن الروم وعن ملكهم

(١) الجريب عشر قصبات في عشر قصبات والقفيز عشر قصبات في قصبه والعشير قصبه في قصبه والقصبه ستة أذرع فيكون الجريب ثلاثة آلاف وستائة ذراع مكسرة وأما الذراع فسبعة أصناف وهو يختلف باصطلاح كل بلد وقطر . (٢) القفيز مكبال ثمانية مكالك جمع مكوك وفي القاموس المكوك مكبال يسع صاعاً ونصفاً أو نصف رطل الى ثمان اواقي أو نصف الوية والوية اثنان وعشرون او اربع وعشرون مداً بعد النبي صلى الله عليه وسلم او ثلاث كيلجات والكيلجة منأ وسبعة اثنان منأ والمنا رطلان والرطل اثنان عشرة اوقية والاروقية اстар وثلثا اстар والاستار اربعة مثاقيل ونصف والمثقال درم وثلاثة اسباع درم والدرم ستة دوانق والدانق قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج حبتان والحبة سدس ثمن درم وهو جزء من ثمانية واربعين جزءاً من درم . (٣) الحراج لاني يوسف .

فكتب أبو عبيدة الى كل وال من خلفه في المدن التي صالح أهلها يأمره أن يرد ما جبي منهم من الجزية والحراج وكتب اليهم أن يقولوا لهم انما رددنا عليكم أموالكم لانه باغنا ما جمع لنا من الجرع وانكم قد اشتراطتم علينا ان نمنعكم وانما لا نقدر على ذلك وقد رددنا عليكم ما أخذنا منكم ونحن لكم على الشرط وما كتبنا بيننا وبينكم ان نصرنا الله عليهم فلما قالوا ذلك لهم وردوا عليهم الاموال التي جبوها منهم قالوا: ردكم الله علينا ونصركم عليهم فلو كانوا هم لم يردوا علينا شيئاً وأخذوا كل شيء بقي لنا حتى لا يدعوا شيئاً .

أول من وضع العشور عمر لقوله عليه الصلاة والسلام ليس على المسلمين عشر وانما العشور على اليهود والنصارى وقال يا معشر العرب احمدا الله الذي وضع عنكم العشور ولا تؤخذ الصدقات الا مرة في السنة الا ان يجد الامام فضلا وفرض عمر سنة خمس عشرة الفروض ودون الدواوين وأعطى العطايا على السابقة في الاسلام وفرض لأهل الشام ألفين ألفين وكانوا يسمون ما يجمعون من الغنائم الاقباض ويقسمونها بين الفاتحين . وأمر عمر عثمان بن حنيف لما أرسله لمسح السواد ان لا يمسح تلاً ولا أجمة ولا مستنقع ماء ولا ما لا ييلقه الماء ولما فرض على الرقاب وجعل على من لا يجد أي الفقير اثني عشر درهماً في السنة قال درهم في الشهر لا يعوز رجلاً وكان يأخذ الجزية من أهل كل صناعة من صناعتهم بقيمة ما يجب عليهم وكذلك فعل علي . ولما طعن عمر قال أوصي الخليفة من بعدي بأهل الأمصار خيراً فانهم جباة المال وغيظ العدو وردة المسلمين وان يقسم بينهم فيهم بالعدل وان لا يحمل من عندهم فضل الا بطيب أنفسهم وأوصي الخليفة من بعده بأهل الدمة وان يوفى لهم بعهدهم وان يقاتل من ورائهم وان لا يكلفوا فوق طاقتهم . وكان كثيراً ما يصادر عماله ويجعل أموالهم في بيت المال فمن صدر خالد بن الوليد فاتح الشام لانه أجاز رجالاً انتجعوه منهم الأشعث بن قيس أجازه بعشرة آلاف وسأله عمر من أين هذا الثراء قال : من الانفال والسهمان ما زاد على ستين ألفاً فلك . فقوم عمر ماله فزاد عشرين ألفاً فجعلاها في بيت المال وقد تغير الحال على عهد الخليفة الثالث لانه نشأت له ثروة وأعطى بعض ولاته حريتهم ومنهم معاوية ابن أبي سفيان فصاروا يجمعون المال ويبذرونه وقد دفع هو الى ثلاثة أنفس من قريش زوجهم بناته ثلاثمائة ألف دينار لكل واحد مائة ألف دينار واقطع بني أمية

قطائع لمصلحة تعود على المسلمين لان تلك الضياع كانت خراباً لا عامر لها فسلمها الى من يعمرها ويؤدي الحق عنها واقتنى هو وجماعته الضياع والدور<sup>(١)</sup> وكان في نهاية الجود والبذل في القريب والبعيد فسلك عماله و كثير من أهل طريقته وتأسوا بفعله وكان عثمان على ما يظهر على شيء من السعة قبل الخلافة وكثرت في أيامه أموال الانفال والغنائم بكثرة الفتوح .

وأراد الخليفة الرابع ان يرجع في معاملة المال الى طريقة الشيخين ابي بكر وعمر الا انه لم يوفق الى ذلك واستأثر معاوية بولاية الشام عشرين سنة وبالحلابة عشرين سنة وما كان لعلي بل ولا لعثمان حكم على هذه الديار مع معاوية الداهية الذي دعي بكسرى العرب لكثرة ايمته ونفقته وكان يبذل المال لمن وافقه ولمن خالفه فأنشأ للامويين ملكاً بالشام توارثوه وبنوا القصور والمصانع والمرافق وهذا لا يكون<sup>(٢)</sup> بالطبع الا بتوفر الجباية والتطلع ولو لبعض الشيء الى ما في ايدي الناس من الاموال والاضغاث عن بعض الحقوق ولا مجال للانكار ان من خلفاء الامويين من كانوا يجورون على الرعية ومنهم من كانوا يقطعون انفسهم او بعض ابناء بيتهم او خاصتهم الاقطاعات الكثيرة والجباية كانت تكثر في عهد العادلين اكثر من زمن الجائرين وما نقص<sup>(٣)</sup> من مال السلطان زاد في مال الرعية . والاقطاع اقطاعان اقطاع تملك وهو موات و عامر ومعادن و اقطاع استقلال وهو عشر وخراج .

اوصى الخليفة الرابع احد عماله باهل عمله فقال : اذا قدمت عليهم فلا تبعن لهم كسرة شتاء ولا صيفاً ولا رزقاً باً كلونه ولا دابة يعملون عليها ولا تضرب احداً منهم سوطاً واحداً في درهم ولا تقمه على رجله في طلب درهم ولا تبع لاحد منهم عرضاً في شيء من الخراج فانما امرنا ان نأخذ منهم العفو . و كذب للاشتر النخعي : وتنفق امر الخراج بما يصلح اهله فان في اصلاحه وصلاحهم صلاحاً لمن سواهم ولا صلاح لمن سواهم الا بهم لان الناس كلهم عيال على الخراج واهله وليكن نظرك في عمارة الارض ابلغ من نظرك في استجلاب الخراج لان ذلك لا يدرك الا بالعمارة ومن طلب الخراج

(١) المسعودي (٢) رسائل الخوارزمي (٣) الاحكام السلطانية للهاوردي والاحكام السلطانية للقاضي ابي يعلى .

بغير عمارة اخرب البلاد واهلك العباد ولم يستقم امره الا قليلا فان شكوا ثقلا او علة او انقطاع شرب او وبالة او حالة ارض اغتمرها غرق او اجحف بها عطش خففت عنهم بما ترجو ان يصلح به امرهم ولا يتقلن عليك شيء خففت به المؤونة عنهم فانه ذخري يعودون به عليك في عمارة بلادك وتزين ولايتك مع استجلاب حسن ثنائهم وتبجحك باستفاضة العدل فيهم معتمداً فضل قوتهم بما ذخرت عندهم من اجرامك لهم والثقة منهم بما عودتهم من عدلك عليهم ورفقك بهم فربما حدثت من الامور ما اذا عولت فيه عليهم من بعد احتملوه طيبة انفسهم به فان العمران محتمل ما حملته وانما يؤتى خراب الارض من اعواز اهلها وانما يعوز اهلها لاشراف انفس الولاة على الجمع وسوء ظنهم بالبقاء وقلة انتفاعهم بالعبء اه .

هكذا كان قانون آخر الخلفاء الراشدين وصون اهم القوانين في اصول الجباية الا ان الامويين الذين قلبوا الخلافة الى ملك عضوض كانوا يهتمون بتوفير الجباية مع الظلم ليتمكنوا من اعمال العمران التي اقاموها واطعام الجيوش التي فتحوها القاصية وكانت الجباية ثقل عندما ينكسر الخراج فلا يحمل كثير شيء منه لقطع او زلزال او وباء . ولقد كان عمال معاوية يحملون اليه هدايا النيروز والمهرجان فيحمل اليه في النيروز وغيره وفي المهرجان عشرة آلاف الف . وهدايا النيروز والمهرجان مما رده عمر بن عبد العزيز كما رد السخرة والعطاء على قدر ما استحق الرجل من السنة وورث العيالات على ما جرت به السنة غير انه اقر القطائع التي أقطعها اهل بيته والعطاء في الشرف لم ينقصه ولم يزد فيه وزاد اهل الشام في اعطياتهم عشرة دنانير ثم رأى ان ينكثها وسماها مظالم وكتب الى عماله عامة «اما بعد فان الناس قد اصابهم بلاء وشدة وجور في احكام الله وسنن سيئته سنتها عليهم عمال السوء فلما قصدوا قصد الحق والرفق والاحسان . وبقي العطاء على حاله حتى نقص يزيد بن الوليد الناس من عطائهم فسمي يزيد الناقص .

وبينا كان عمر بن عبد العزيز يقول لأسامة بن زيد وكان على ديوان الجند بدمشق لما بعثه سليمان بن عبد الملك على مصر يتولى خراجها : ويحك بأسامة انك تأتي قوماً قد احب عليهم البلاء منذ دهر طويل فان قدرت ان تعشهم فانعشهم وكان سليمان يقول لعامله : احلب حتى ينفيك الدم فاذا نفاك فاحلب حتى ينفيك القبح

لاتبقها لاحد بعدي . فعمل أسامة في مصر اعمالاً جائرة حتى استخرج من اهلها اثني عشر الف دينار .

اما عمر بن عبد العزيز فانه لما ولي الخلافة جعل لا يدع شيئاً مما كان في ايدي اهل بيت من المظالم الا ردّها مظلمة مظلمة . خطب على المنبر ذات يوم فقال اما بعد فان هؤلاء ، يعني خلفاء بني امية ، قد كانوا اعطونا عطابا ما كان ينبغي لنا ان نأخذها منهم وما كان ينبغي لهم ان يعطونا اياها واني قد رأيت الآن انه ليس عليّ في ذلك دون الله حسيب وقد بدأت بنفسي والاقربين من اهل بيتي ، اقرأ يا مزاحم فجعل مزاحم يقرأ كتاباً كتاباً فيه الاقطاعات بالضياع والنواحي ثم يأخذه عمر بيده فيقصه بالعلم اي المقروض وفي عهد عمر بن عبد العزيز اصبحت عادة للخلفاء « الا اذا جاءتهم جبايات الامصار والآفاق يأتيهم مع كل جباية عشرة رجال من وجوه الناس واجنادها فلا يدخل بيت المال من الجباية دينار ولا درهم حتى يحلف الوفد بالله الذي لا اله الا هو ما فيها دينار ولا درهم الا اخذ بحقه وانه فضل اعطيات اهل البلد من المقاتلة والذرية بعد ان اخذ كل ذي حق حقه » اي فضل اعطيات الاجناد وفرائض الناس قال ابن ابي الدين : رد عمر بن عبد العزيز المظالم التي احتقها ابنو مروان فأبغضوه وذمواه وقيل انهم سموه فمات . اما من جاؤا من بعد ومن قبل من بني امية فكانوا اشكلاً ومشارب منهم الجماعة ومنهم المبدد فقد كان في بيت مال الوليد يوم قتل سنة ٥١٢٦ سبعة وسبعون الف دينار . ففرقها يزيد عن آخرها .

« للكلام صلة »

(١) اخبار مجموعة في فتح الاندلس وذكر امرائها .



# جباية الشام

في الاسلام

٢

و كذلك كانت سيرة العباسيين بعد فقد اخذ المنصور اموال الناس حتى ماترك عند احد فضلاً وكان مبلغ ما اخذهم ثمانمائة الف الف درهم و عدل ابو جعفر المنصور ارض الغرطة غرطة دمشق فجعل كل ثلاثين مداً بدينار بالقاسمي وكان اداء الناس على ذلك . وكان الخلفاء من بني العباس يعمدون الى ابطال الرسوم عندما يتجلى لهم ضررها ولا يقطعون امراً بدون اخذ آراء جلة الفقهاء في عصرهم فقد امر المعتضد سنة ٢٨٣ بالكتابة الى جميع البلدان ان يرد الفاضل من سهام المواريث الى ذوي الارحام وابطل ديوان المواريث . وخلف المعتضد هذا في بيوت الاموال تسعة آلاف الف دينار ومن الورق الف الف درهم . ومن خلف هذه القناطير المقنطرة من الذهب لا بد له ان يظلم امته وان لا يصرف اموالها في وجوه مصالحها وقد كنت ترى في أيام العباسيين عدلاً شاملاً لا مثيل له حيناً وتجد ظمناً شائناً في دور آخر فعهد الرشيد والمأمون والمهدي والظاهر والمتوكل كان عجباً في العدل وانتظام الجباية فالمهدي مثلاً افتتح امره بالنظر في المظالم وبسط يده في العطاء فاذهب جميع ما خلفه المنصور وهو ستائة الف الف درهم واربعة عشر الف الف دينار سوى ما جباها في ايامه والمأمون العباسي اقام سنة بدمشق (٢١٤) لمساحة اراضي الشام واجتلب لتعديله مساح العراق والاهواز والري والمهدي اول من نقل الخراج الى المقاسمة<sup>(١)</sup> وكان السلطان يأخذ عن الغلات خراجاً مقرراً ولا يقاسم وجعل الخراج على النخل والشجر . واعاد الظاهر بامر الله سنة ٦٢٢ سيرة العمرين قال ابن الاثير فلو قيل انه لم يل الخلافة بعد عمر بن عبد العزيز مثله لكان القائل صادقاً فانه عاد من الاموال المغصوبة في ايام ابيه شيئاً كثيراً واطلق المكوس في البلاد جميعها وامر باعادة الخراج القديم وان يسقط جميع ما جدهه ابوه وكان كثيراً لا يحصى وفي ايام ابيه

(١) تاريخ الوزراء للصاي .

خربت العراق وتفارق اهله في البلاد .

خربت العراق وما اليها من الامصار والاقطار للشدة في تقاضي الجباية والتفنن في الضرائب وعدم اطرادها على وتيرة واحدة . كتب<sup>(١)</sup> علي بن عيسى الى عامل ديار ربيعة وقد ورد الحضرة قوم من اهلها يتظلمون من حيف لحقهم في معاملتهم: وبسم الله الرحمن الرحيم . في علمك اكرمك الله بما امر الله به من العدل والاحسان ونهى عنه من الجور والعدوان وعاقب به الظالمين في سالف الازمان غني لك عن التنبيه والتوقيف والوعظ والتخويف وفيما رسمته لك مشافهة ومكاتبة في انكار الظلم وازالته واظهار العدل وافاضته كفاية وبلاغ . وقد ورد الحضرة اكرمك الله جماعة من وجوه التناء والمزارعين بديار ربيعة متظلمين بما عوملوا به في سني ثلث عشرة وثلثائة من اكراههم على تضمين غلات يادرم بالحزر والتقدير والزمامم حتى الاعشار

في ضياعهم على التربيع واستخراج الخراج منهم على اوفر عبوة قبل ادراك غلاتهم

وثارهم واكراه وجوهم وتجارهم على ابتياع الغلات السلطانية باسعار مسرفة مجحفة

فاقلقني ما افصوا فيه من الشكوى وآلني ما انتهوا الى وضعه من عظيم البلوى ووجدته مع قبح ذكوره وعظيم وزره عائداً بخواب الضياع ونقصان الارتفاع فينبغي اكرمك الله ان تجري سائر رعيته على المعاملات القديمة وتحملهم على الرسوم السليمة حتى يعودوا الى افضل حال عهدوها واجمل سيرة حمدوها وتزيل السنن الجائرة وتبطلها وتقطع اسبابها وتحسمها وتكتب الي بما يكون منك في ذلك فاني على اهتمام به ومراعاة له ان شاء الله .

ولو رجعت الى كتب التاريخ والسير لرأيت شيئاً كثيراً من هذا القبيل وفي الكتاب الذي كتبه الامام ابو يوسف صاحب الامام ابي حنيفة الى الخليفة هرون الرشيد صورة لطيفة من تल्प العلماء في نصح الملوك والخلفاء . و كتابه دستور في الجباية تستدل به على ترقى العقول في عصره . وما خلا عصر من علماء ينعون على العمال اعمالهم وتجانفهم عن طرق الحق في معاملة الامة وقلماء كانت المواعظ تفعل الا في المستعدين للخير من الخلفاء فمن دونهم . ذكر وان الرشيد اخذ العمال<sup>(٢)</sup> والتناء والدهاقين واصحاب الضياع والمبتاعين للغلات والمقبلين وكان عليهم اموال مجتمعة

( ١ ) تاريخ الوزراء للصائى . ( ٢ ) تاريخ يعقوبي .

فظولوا بصنوف من العذاب فرأى الفضل بن عياض الناس يعذبون في الحراج فقال ارفعوا عنهم اني سمعت رسول الله يقول من عذب الناس في الدنيا عذبه الله يوم القيامة فامر الرشيد بان يرفع العذاب عن الناس فارفع العذاب من تلك السنة . وكان وقع مثل ذلك في اوائل دولة الامويين بالشام واخذ جباية الجزية يعذبون بعض اهل الذمة ويجعلونهم في الشمس ساعات عقوبة لهم فنهى عن ذلك احد الفقهاء العارفين وبطل تعذيب المكلفين من ذاك اليوم .

زاد الاجحاف بمحقوق الرعية لما توزع ملوك الطوائف البلاد واخذ كل ملك او امير يستولي على اقليم صغير من الارض ويجنف على الناس في الجباية ويسمي نفسه ملكاً من ذلك بنو حمدان<sup>(١)</sup> في حلب وما اليها فانهم كانوا على جانب من البطش والظلم وان مدحهم الشعراء وقامت للدب في ايامهم دولة فقد لجوا في الظلم والاستئثار بالاموال وكانت فتنتهم مع الروم لا تنقطع فاستأثر القضاء بهلاك العباد وخراب البلاد على ايدي المدافعين والمهاجمين . ففي خلافة الرضي سنة ٣٢٤ بطلت الدواوين والوزارة فكان كل من تولى امرة الامراء<sup>(٢)</sup> تحمل اليه الاموال فيتصرف فيها جميعاً كما يريد ويطلق للخليفة ما يريد وبطلت بيوت الاموال وكانت الشام اذ ذاك في يد محمد بن طغج . وبينما كانت الشام تدافع القرامطة وتشتغل بفتن بني حمدان لتقع في ايدي الاخشيدية اصحاب مصر كانت بغداد في شغب وتعيب واذا كانت هي العاصمة فاحر بالاطراف ان تكون اسوأ حالاً فقد شغب الجند سنة ٣٣٤ على معز الدولة ابن بويه فضمن لهم ايصال ارزاقهم في مدة ذكرها لهم فاضطروا الى ضبط الناس واخذ الاموال من غير وجوهها واقطع قواده واصحاب القرى جميعها التي للسلطان واصحاب الاملاك فبطل لذلك اكثر الدواوين وزالت ايدي العمال وكانت البلاد قد خربت من الاختلاف والغلاء والنهب فاخذ القواد القرى العامرة وزادت عمارتها معهم وتوفر دخلها بسبب الجاه فلم يمكن معز الدولة العود عليهم بذلك واما الاتباع فان الذي اخذوه ازداد خراباً فردوه وطلبوا العوض عنه فعرضوا وترك الاجناد والاهتمام بمسارب القرى وتسوية طرقها فهلكت وبطل الكثير منها واخذ غلمان المقطعين في ظلم الفلاح وتحصيل العاجل فكان احدهم اذا عجز الحاصل تمه بمصادرة القائمين على الاراضي .

وهكذا اختلت احوال المملكة العربية وطرق الجباية فيما الما نال الناس من  
المغارم والمظالم والحكومات لا تعرف واجبها ولا تدري ان الجباية في الدولة اجرة الحماية  
ولذلك تأفف ابو العلاء المعري في النصف الاول من المئة الخامسة من ملوك عصره فقال:

وارى ملوكاً لا تحوط رعية      فعلام تؤخذ جزية ومكوس  
وقال : عجم وعرب دائلوث وكلنا      في الظلم اهل تشابه وجناس  
وقال : ارى امراء الناس يسون شرهم      اذا خطفوا خطف البزاة للوامع  
وفي كل مصر حسا كم ففوق      وطاغ مجابي في اخس المطامع  
وقال ايضاً: يقولون في المصر العدول وانما      حقيقة ما قالوا العدول عن الحق  
ولست بمختار لقومي كونهم      قضاة ولا رضع الشهادة في رق  
وقال : بكل ارض امير سوء      يضرب للناس شر سكة  
وقال : ان العراق وان الشام مذممن      صفوان ما بها للملك سلطان  
ساس الانام شياطين مسلطة      في كل مصر من الوالين شيطان  
من ليس بجفل خص الناس كلهم      ان بات يشرب خمرأ وهو مبطان  
وقال : وجدت غنائم الاسلام نهياً      لا صحاب المعازف والملاهي  
وقال : مل المقام فكم اعاشر امة      اموت بغير صلاحها امراؤها  
ظلموا الرعية واستباحوا كيدها      فعدوا نصالها وهم اجراؤها  
ومن قوله: فشان ملوكهم عزف وتزف      واصحاب الامور جباة خراج  
وهم زعيمهم لانهاب مال      حرام النهب او إحلال فوج

وبعد فقد استقر خراج فلسطين على عهد معاوية على اربعمائة وخمسين الف  
دينار واستقر خراج الاردن على مائة وثمانين الف دينار وخراج دمشق على اربعمائة  
الف وخمسين الف دينار وخراج جند حمص على ثلثمائة وخمسين الف دينار وخراج  
قنسرين والعواصم على اربعمائة الف وخمسين الف دينار وفعل معاوية بالشام والجزيرة  
واليمن مثل ما فعل بالعراق من استغناء ما كان للملوك من الضياع وتصيرها لنفسه  
خالصة واقطعها اهل بيته وخاصته وهو اول من كانت له الصواني في جميع البلاد.  
قال البلاذري (١) كانت وظيفة الاردن التي اقطعها معاوية مائة الف وثمانين الف

دينار ووظيفة فلسطين ثمانمائة الف وخمسين ألف دينار ووظيفة دمشق اربعمائة الف دينار ووظيفة حمص مع قنسرين والكور التي كانت تدعى بالعواصم ثمانمائة الف دينار ويقال سبعمائة الف دينار . وكان ارتفاع الشام سنة ٢٠٤ هـ وهي اول سنة وجد حسابها في الدواوين بالحضرة لان الدواوين احرقت في الفتنة فتنة الامين على مارواه قدسة - ثمانمائة الف وستين الف دينار ارتفاع قنسرين والعواصم وارتفاع جند حمص مائتي الف وثمانية عشر الف دينار وارتفاع جند دمشق مائة الف وعشرة آلاف دينار وارتفاع جند الاردن مائة الف وتسعة آلاف دينار وارتفاع جند فلسطين مائتي الف وتسعة وخمسين الف دينار .

قال اليعقوبي<sup>(١)</sup> ان خراج دمشق سوى الضياع يبلغ ثمانمائة الف دينار وخراج جند الاردن يبلغ سوى الضياع مائة الف دينار ويبلغ خراج جند فلسطين مع ما صدر في الضياع ثمانمائة الف دينار وخراج حمص سوى الضياع ايضاً مائتي الف وعشرين الف دينار . وكان خراج الاردن زمن عبد الملك بن مروان مائة وثمانين الف دينار وكان خراج قنسرين على عهد المأمون اربعمائة الف دينار ومن الزيت الف حمل وخراج دمشق اربعمائة الف دينار وعشرين الف دينار وخراج الاردن سبعة وتسعين الف دينار وخراج فلسطين ثمانمائة الف دينار وعشرة آلاف دينار ومن الزيت ثمانمائة الف رطل .

ولما تغلب الموالي من الاتراك وتناثر سلك الخلافة وبقيت الدولة العباسية في الترف وقوي عامل كل جهة على مايليه كثرت النفقات وقلت المجاني بتغلب الولاة على الاطراف قال المقدسي<sup>(٢)</sup> كانت الضرائب ثقيلة على قنسرين والعواصم زمن سيف الدولة بن حمدان فكان خراج هذا الاقليم ثمانمائة الف وستين الف دينار وعلى الاردن مائة الف وسبعون الف دينار وعلى فلسطين مائة الف وتسعة وخمسون الف دينار وعلى دمشق اربعمائة الف ونيق .

وانت ترى ان الجباية في الشام كانت تختلف باختلاف العصور والادوار والتقلبات الجوية ومن الاراضي الحراجية والعشرية التي تدفع العشر لانها بما فتحه المسلمون عنوة قال أبو يوسف كل ارض اقتطعها الامام بما فتحت عنوة ففيها الحراج

(١) تاريخ اليعقوبي (٢) احسن التقاسيم في معرفة الاقاليم .

الا ان يصيرها الامام عشيرة والشام في ذلك ك مصر والعراق ولانها كلها فتحت  
عنة وفي التارخانية ان السلطان اذا دفع اراضي لا مالك لها وهي التي تسمى  
الاراضي المملكة الى قوم ليعطوا الخراج جاز وطريق الجواز أحد شيئين اما  
اقامتهم مقام الملاك في الزراعة واعطاء الخراج او الاجارة بقدر الخراج ويكون  
المأخوذ منهم خراجاً في حق الامام اجرة في حقهم وقال ابن عابدين ومن هذا  
القبيل الاراضي المصرية والشامية ويؤخذ من هذا انه لا عشر على المزارعين في  
بلادنا اذا كانت اراضيهم غير مملوكة لهم لان ما يأخذه منهم نائب السلطان وهو  
المسمى بالزعيم او التجاري ان كان عشراً فلا شيء عليهم غيره وان كان خراجاً فكذلك.  
ولم تكثر الاقطاعات الا في القرون الوسطى قال المقرئزي وكانت عادة  
الخلفاء من بني أمية وبني العباس والفاطميين من لدن امير المؤمنين عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه ان تجبى اموال الخراج ثم تفروق من الديوان في الامراء والعمال  
والاجناد على قدر رتبهم وبحسب مقاديرهم وكان يقال لذلك في صدر الاسلام العطاء  
وما زال الامر على ذلك الى ان كانت دولة العجم فخير هذا الرسم وفوقت  
الاراضي اقطاعات على الجند واول من عرف انه فرق الاقطاعات على الجند نظام  
الملك وزير السلجوقيين وذلك ان مملكته اتسعت فرأى ان يـلم الى كل مقطع  
قرية او اكثر او اقل على قدر اقطاعه فعمرت البلاد وكثرت الغلات واقتدى بفعله  
من جاء بعده من الملوك من أعوام بضع وثمانين وأربعمائة الى اوائل القرن التاسع.  
وكانت اقطاعات الشام اقل من اقطاعات مصر في القرن الثامن والتاسع وليس  
في الشام من يبلغ شأواً اكبر الامراء المقدمين بالديار المصرية الا نائب الشام فانه  
يقاربه في ذلك ولخاصة الامراء المقدمين انواع من الانعامات ما عدا المقررات  
من المشاهرات والاكل والعليق والكساوي كالعقار والابنية الضخمة التي ربما  
انفق على بعضها فوق مائة الف دينار. قال التاج السبكي المتوفى سنة ٧٧١ : ومن  
قبائح ديوان الجيش الزامهم الفلاحين بالاقطاعات بالفلاحة والفلاح حول لا يد لآدمي  
عليه وهو امير نفسه وقد جرت عادة الشام بان من نزع من دون ثلاث سنين يلزم ويعاد  
الى القرية قهر أو يلزم بشد الفلاحة والحال في غير الشام اشد منه فيما وكل ذلك لا يحل اعتماده

والبلاد تعمر بدون ذلك بل انما تخرب بذلك لانهم يضيقون على الناس .  
وما عدا الاراضي التي كان الملوك يوغرونها اي التي يدفع عنها اربابها قدرأ من  
المال مرة واحدة فتعفى من الخراج وما خلا الاقطاعات التي يستأثر بها اصحابها من  
ارباب الدولة ولا يؤدون عنها خراجاً وعدا ضايع كثيرة تعفى من الضرائب وعدا  
الصوافي واحدها صافية وهي ما يستخلصه السلطان لحاصته او هي الاملاك والاراضي  
التي جلا عنها اهلها او ماتوا ولا وارث لها - ما عدا هذا كان هناك نوع من الاراضي  
يسمى الجاة اي يلجأ صاحب الارض الى بعض الكبراء فيسجل ضيعته باسمه تعزراً  
به من عمال الخراج حتى لا يجوروا عليه فتصبح الضيعة مع الزمن ملكاً لذاك الكبير .  
قال ابن ابي الحديد<sup>(١)</sup> ان من اهل الخراج من يلجئ بعض ارضه وضياعه الى  
خاصة الملك وبطانته لاحد اميرين اما الامتناع من جور العمال وظلم الولاة وتلك  
منزلة يظهر بها سوء اثر العمال وضعف الملك واخلاله بما تحت يده واما للدفاع عما  
يلزمهم من الحق والتيسير له وهذه خلة تفسد بها آداب الرعية وينتقص بها اموال  
الملك وكان العادلون من الملوك يعاقبون المتاجرين والملاجأ اليهم ولكن الناس  
يلجئون املاكهم عند ارباب الصولة وكم من مرة خربت سورية او صقع كبير من  
اصقاعها بظلم ظالم من عمالها . ذكروا ان الخليفة الحاكم اعفى ولاية حلب من  
الخراج سنة ٤٠٧ لانها كانت ضعفت بالفتن المتواصلة . وبالغ الامير حصن الدولة  
معلى بن حيدرة بن منزو الكتامي الذي ولي دمشق سنة ٤٦١ في المصادر  
وارتكاب المظالم فلم يلق اهل البلد من التعجرف والظلم والعسف بعد جيش ابن  
الصمصامة في ولايته ما لقيه من ظلمه وسوء فعله فخربت اعمال دمشق وجلا عنها  
اهلها ونجات الاماكن من قاطنيتها والغوطة من فلاحيتها .  
والغالب ان المكوس والضرائب كثرت او اخر حكم العباسيين والعباسيين في  
الشام فاسقطها صلاح الدين يوسف بن ايوب جملة مثل مكس مكة وعوض اميرها  
بجلاب غلة تحمل اليه كل سنة وتعين ضيايع موقوفة عليها بالديار المصرية . قال ابن  
ابي طي : ان الذي اسقطه السلطان صلاح الدين سامح به لعدة سنين آخرها سنة  
اربع وستين وخمسمائة مبلغه عن نيف الف دينار والفي الف اردب سامح

(١) شرح نهج البلاغة .

بذلك وابطله من الدواوين واسقطه من المعاملين و كذلك فعل اخوه ابو بكر ابن ايوب فانه ابطال كثيراً من المظالم والمكوس وطهر بلاده من الفواحش والخمر والقمار وكان الحاصل من ذلك بدمشق خصوصاً مائة الف دينار الا ان المكوس عادت فاحدثت . فقد ذكر المؤرخون ان فخر الدين بن عساكر انكر على الملك المعظم تضمين المكوس والخمر فعاقبه بأن انتزع منه المدرسة النقبوية والصلاحية . ولما دخل صلاح الدين دمشق سنة ٥٧٠ ازال المكوس وكانت الولاية في اهلها قد ساءت وامرقت واليد المتعدية قد امتدت الى اموالهم واجحقت . وكذلك كانت من قبل سيرة نور الدين محمود بن زنكي فانه منع ما كان يؤخذ من دمشق من المغارم بدار البطيخ وسوق الغنم والكيالة وغيرها وكان ينهى اصحابه عن اقتناء الاملاك ويقول مهيا كانت البلاد لنا فاي حاجة لكم الى الاملاك فان الاقطاعات تعني عنها وان خرجت البلاد من ايدينا فان الاملاك تذهب معها ومنى صارت الاملاك لاصحاب السلطان ظلموا الرعية وتعدوا عليهم وغصبوهم املاكهم قال ابو يعلى (١) تجمع قوم من السفهاء العوام وعزموا على التحريض لنور الدين على اعادة ما كان ابطال وسامع به اهل دمشق من رسوم البطيخ وعرصة البقل والاثار وصانهم من اعنات شرار الضمان وصوالة الاجناد وكرروا لسخف عقولهم الخطاب وضمنوا القيام بعشرة آلاف دينار بيض وكتبوا بذلك حتى اجبوا الى ما راموا وشرعوا في فرضها على ارباب الاملاك من المقدمين والاعيان والرعايا فما اهتموا الى صواب ولا نجح لهم قصد في خطاب ولا جواب وعسفوا الناس بجهلهم بحيث تألموا واكثروا الضجيج والاستغاثة الى نور الدين فصرف همه الى النظر في هذا الامر فتجت له السعادة وابتار العدل في الرعية الى اعادة ما كان عليه فامر باعادة الرسوم المعتادة الى ما كانت من اماتها وتعفية اثر ضمانها وازاف الى ذلك تبرعاً من نفسه ابطال ضمان الهريسة والخبز واللبن ورسم بكتب منشور يقرأ على كافة الناس بابطال هذه الرسوم جميعها وتعفية ذكرها . قال السبكي وقد علم ان المكوس حرام فان ضم الى اخذها الاجراف في ذلك وتشديد الامرفيه والعقوبة عليه فقد ضم حراماً الى حرام . ومع كثرة احتياج البلاد للمال زمن نور الدين وصلاح الدين للاستعانة به على

(١) كتاب الروضتين في اخبار الدولتين لشهاب الدين المقدسي .



قتال الصليبيين كانت الجباية الى الرق في البلدة ببلاد الشام فاطلق نور الدين المكوس والضرائب واكتفى بالخراج والجزية . وكان هذان الملكان من ازهد الناس فلم يخلفا في خزائنها الا التافه وقد خلف الملك العادل ابو بكر بن ايوب اخو الملك الناصر صلاح الدين يوسف في خزائنه - وكان يجب ادخار المال ليصرفه حين الحاجة - سبعمائة الف دينار وخلف الملك الافضل ستائة الف الف دينار عيناً ومائة وخمسين اردباً دراهم نقد مصر ومائة مسمار من ذهب وزن كل مسمار مائة مثقال في عشرة محاسب في كل محبس عشرة مسمامير وصندوقين كبيرين فيها ابو ذهب برمم الجواري والنساء عدا الثياب والطرائف والتطعان والحيل والبغال والرقيق . وهذا ما لا يمكن ان يحوزه ملك صغير الا بالضغط على الرعية ولو قليلاً لاستخراج هذه الاموال والتوقف في صرفها على مصالح الامة ومراقبتها .

ولم نعثر لدمشق عاصمة البلاد على ارتفاع لها خاصة وقد قال ابن ابي طي :<sup>(١)</sup> حدثني كويم الدولة ابن شرارة النصراني وكان مستوفي دار حلب يومئذ انه عمل ارتفاع جلسة سنة تسع وستائة في الايام الظاهرية دون البلاد الخارجة عنها والضياح والاعمال فبلغ ستة آلاف وتسعمائة الف واربعة وثمانين الفاً وخمس مائة درهم . قال وبما احطت به علماً في ايام الملك الناصر ان ارتفاعها على القاعدة في الارتفاع في آخر دولته مع حلوله بدمشق وخلوها منه كانت على ما يفصل ثم فصل الارتفاع فكان ستة واربعين صنفاً وسطور المجموع بـ ٧٠٣٠٥٠٠٠٠ درهم . وكانت مسافة ما بين مالك حلب في ايامه وهو الملك العزيز محمد بن الملك الظاهر غازي من المشرق الى المغرب مسيرة خمسة ايام ومن الجنوب الى الشمال مثل ذلك ومنها ثمانمائة ونيّف وعشرون قرية ملك لاهلها ليس للسلطان فيها الا مقاطعات يسيرة ونحو مائتي قرية ونيّف مشتركة بين الرعية والسلطان . قال ياقوت الحموي : اوقفني الوزير صاحب القاضي الاكرم جمال الدين ابو الحسن علي بن يوسف بن ابراهيم الشيباني القفطي ادام الله تعالى ايامه وختم بالضاخات اعماله وهو يومئذ وزير صاحبها ومدير دواوينها على الجريدة بذلك واسماء القرى واسماء املاكها وهي بعد تقدم برز من خمسة آلاف فارس مزاحي العاة موسع عليهم قال لي الوزير الاكرم ادام الله تعالى علوه :

(١) تاريخ ابن الشحنة ومعجم ياقوت .

لو لم يقع امراف في خواص الامراء وجماعة من اعيان المفاريد لقامت بارزاق سبعة آلاف فارس لان فيها من الطواشية المفاريد ما يزيد على ألف فارس يحصل للواحد منهم في العام من عشرة آلاف درهم الى خمسة عشر ألف درهم ويمكن أن يستخدم من خواص الامراء ألف فارس وفي أعمالها احدى وعشرون قلعة يقام بذخايرها و ارزاق مستحفظها خارجاً عن جميع ما ذكرناه وهو جملة أخرى كثيرة ثم يرتفع بعد ذلك كله من فضلات الاقطاعات الخاصة بالسلطان من سائر الجبايات الى قلعتها عنياً وحبوباً ما يقارب في كل يوم عشرة آلاف درهم وقد ارتفع في العام الماضي وهو سنة ٦٢٥ من جهة واحدة وهي دار الزكاة التي تجبى فيها العشور من الافرنج والزكاة من المسلمين وحق البيع سبعمائة ألف درهم وهذا مع العدل الكامل والرقق الشامل بحيث لا يرى فيها منظم ولا منضم ولا مهتم وهذا من بركة العدل وحسن النية اهـ .

ومن هذه النقول تعرف درجة الجباية والثروة في تلك العصور ولما قبض الاتراك والجراكسة على زمام الاحكام في الشام في القرون السابع والثامن والتاسع كانت المكوس كثيرة جداً وزادوها ثم وتفننوا في ضروبها حتى صعب احصاؤها وحفظها وكانت الخمر في سنة ٦٤٣ مضمنة والمكوس شديدة وابطل الملك الظاهر بيبرس سنة ٦٦٥ ضمان الحشيشة وامر باحراقها والغالب ان بعض الملوك لم يكونوا يستنكفون من اخذ الضرائب عن الخمر والمكيفات بل تعدوا ذلك في تلك الحقبة من الزمن الى اخذ الرسوم عن البغايا والمواخير فقد ابطل الظاهر برفوق في جملة ما ابطل من المظالم والمكوس في بر الشام ضماناً المغاني اي المغنين والمغنيات في الكرك والشوبك وضمن المغاني كان معروفاً في مصر فأبطل سنة ٧٧٨ زمن الاشرف قلاوون ابطله من جميع أعمال مملكته وكان عبارة عن مال كثير مقور على المغاني من رجال ونساء يؤدونه كل سنة الى الخزانة وابطل الناصر قلاوون ضمان المغاني ايضاً وهو عبارة عن اخذ مال من النساء البغايا وذلك لو خرجت اجل امرأة تقصد البغاء ونزلت اسمها عند امرأة تسمى الضامنة واقامت بما يلزمها من القدر المعين عليها لما قدر اكبر من في مصر ان يمنعها عن البغاء وعمل الفاحشة وكان يتحصل من ذلك جملة كثيرة من المال .

لا جرم ان دولة الترك والجراكسة في مصر والشام تشبه في كثير من الوجوه

دولة الترك العثمانيين التي جاءت بعدها وكانت مراسم ملوكها تصدر الحين بعد الآخر بابطال بعض الرسوم والضرائب ولكن مع هذا نجد من الامراء من كانوا يصادرون على ملايين من الدنانير دع سائر اسباب الثروة من فاطق وصامت . والدولة التي تحفف عن رعاياها بالاقوال والافعال على خلاف ذلك هي دولة سيئة ادارتها المالية فقد كان الملك المؤيد شيخ كثير المصادرات للرعية وهو الذي قطع دابر النواب العصاة الذين اخربوا غالب البلاد الشامية وحدث في أيامه اشياء كثيرة من ابواب المظالم لما كان يخرج الى التجاريد . والخروج الى التجاريد او الحملات كان من جملة الاسباب التي تنهياً لملوك الجواكسة ليسلبوا الناس أموالهم ولا تتكلفه التجريفة اقل من نصف مليون دينار فاذا جرد السلطان في حياته عشرين تجريفة كان المصروف من ذلك في هذا السبيل عشرة ملايين لا تصل الى خزانة السلطان حتى يجبي مثلها من الرعايا المساكين .

ومن جملة ما ابطوه في ادوار مختلفة من الرسوم وهو ما نورهه مثلاً من حالة تلك الايام ما ابطه برفوق بما كان متقرواً على البردارية في كل شهر من المال وما كان يأخذ السامسة على الغلال والكيالة وعن الملح في عين تلب وعلى الدقيق بالبيرة وما كان مقوراً لتائب طوابلس عندما يتولى على كل قاض من قضاة البر والولاية بغلة او ثمنها خمسمائة درهم . وابطل المنصور قلاوون من جملة ما ابطل من المظالم وظيفة ناظر الزكاة وهو ان يؤخذ من عنده مال زكاته فان مات الرجل صاحب المال او عدم ماله يبقى ذلك القدر المقرر عليه في الدفاتر يؤخذ من اولاده او من ورثته او من اقاربه ولو بقي منهم واحد . وابطل الاشرف صلاح الدين ما كان يؤخذ على كل حمل يدخل باب الجابية بدمشق من القمح خمسة دراهم من المكس بل ابطل المكوس والضرائب عن سائر اصناف الغلة بجميع الشام وكان ذلك جملة تخرج عن الاحصاء . ونجد الى اليوم على السواري الاربع القائمة في مدخل جامع بني أمية بدمشق من الغرب اربع وثلاثين في ابطال المكوس كتبت كل وثيقة على سارية تاريخ الاولى سنة ٨٦٣ على عهد قايتباي الخزاوي كافل الممالك الشامية ابطل بها الرسم المقرر على الاسواق والطواحين وغيرها من المكوس بدمشق . والثانية كتبت سنة ٨١٥ وهي مما امر به الظاهر ابو سعيد بن جقمق بابطال المكوس على الاقمشة الحمصية وفرع الاردية وفرع القطن وغيرها والثالثة بتاريخ

سنة ٨٥٢ تقول بانه ورد مرسوم شريف من مولانا السلطان الملك الظاهر ابو سعيد جقمق بابطال بعض المكوس ومنها التمر والعفص والسكك البوري والحنا والقماش المصري . قال وهذا في صحائف الدولة العادلة والرابعة فيها ذكر القلي والخروج والقلقاس وجلود الجواميس والماعز .

وكانت العادة ان تنقش على الرخام صورة الامر الصادر من الملك في رفع مثل هذه المظالم فنقش الملك الظاهر ابو سعيد ططر رخامة والصقها على باب الجامع الاموي في هذه المدينة بابطال ما كانت لثائب الشام على المحتسب في كل سنة وكذلك ابطل في القدس ما كان يجبي لثائب القدس في كل سنة من المال ونقش ذلك على رخامة والصقها بباب الجامع الاقصى وابطل ايضاً ما كان مقرراً على أمير مكة واعيان التجار من التقدّم للامراء اذا حجوا واعيان الدولة وفي سنة ٧٤٦ كتب على باب قلعة حلب وغيرها من القلاع فقراً في الحجر ما مضمونه : مساححة الجند بما كان يؤخذ منهم لبيت المال بعد وفاة الجندي وذلك احد عشر يوماً وبعض يوم في كل سنة وهذه مساححة بمال عظيم وكتب بالمساححة بمثل ذلك على حائط قلعة طرابلس وهذا التفاوت ايام الدوران ما بين السنين الشمسية والقمرية (١) وكثيراً ما كان يصدر الامر في زمن الجراكسة بجمع الذهب اذا قل او الفضة وتسليمها الى الملك ليضرب بها سكة ونقوداً وكثر في ايامهم غش الفضة حتى كان سعر الدرهم ينزل كثيراً ويصاب الناس في الشام ومصر بخسائر فادحة وكثيراً ما كانوا يخسرون ثلث اموالهم لان بعض ملوكهم كانوا يغشون الفضة وينزلون عيار الذهب فكانت المصيبة بالفضة والذهب لعهدهم كالمصيبة بالاوراق النقدية لعهدنا كل يوم في ارتفاع وانخفاض . ولا عجب فقد كانت الدول بعدهم صلاح الدين وآله في هذه الديار تتخبط بدون قاعدة مستقرة والدول التي ينصب لها ملك وهو لم يبلغ الحولين ويتولى الممالك امره لا يصدر منها اكثر من هذا كما وقع في سلطنة الملك المظفر ابي السعادات احمد بن الملك المظفر فاركبه فرس النوبة وهو ابن سنة وثمانية اشهر وسبعة ايام وهو يزعم من البكاء ومشت قدماه الامراء حتى دخل القصر الكبير وهو في حجر المرضعة وقبلوا الارض امامه ولما دقت الكومات بهت الطفل وصار احول العين .

للكلام صلة

(١) تاريخ ابن الوردي .

## جباية الشام في الاسلام

٣

و كانت ايام الجراكسة فريدة بثروة عمالها والغالب ان الواحد منهم كان يأخذ رزق مئة الف او مئتي الف انسان على نحو ما كانت الحال في مصر قبل اربعين سنة ولكن الثروة كانت شيئاً كثيراً في تلك الايام محصورة في الافراد فقد أخذ تيمور من دمشق لما جاءها سنة ٨٠٣ عدا الماكول والمثروب وغيره الف الف دينار فقام بها اهل دمشق من غير مشقة فلم يرض تيمور بذلك وقال ان المطلوب بحساب بلاده وهو عشرة آلاف الف دينار او الف تومان والتومان عشرة آلاف دينار من الذهب نزل بالناس باستخراج هذا منهم ثانياً بلاء عظيم ولما حمل الى تيمور قال هذا المال لحسابنا انما هو ثلاثة آلاف الف دينار وقد بقي عليكم سبعة آلاف الف دينار وظهر لي انكم عجزتم ثم اخذ اموال المصريين حكام البلاد والتجار الغائبين عن دمشق وافرد على كل رأس من كبير وصغير عشرة دراهم شامية وافرد على اوقاف الجوامع والمساجد اجرة ثلاثة اشهر فتزايدت الهلايا وكانت دمشق يومئذ احسن مدن الدنيا واعمرها كما قال المؤرخ ولذلك كان عليها ان تجتمع عشرة ملايين دينار وهو اذا قيد اعتباره بنسبة هذه الايام لا يقل عن مئتي مليون ليرة رجوع الرسوم والمكوس في القطر الشامي فقد تنوعت انواعها في عهد الجراكسة ومنها ما كان الخلف يلغيه على غير ارادة السلف وترى الى اليوم في جامع حلب الكبير<sup>(٢)</sup> عدة سوار في الغاء الرسوم فالسارية الاولى كتب عليها ان الملك دمرداش ابطل سنة ٨١١ مكس البيض من المملكة الحلبية . الثانية ابطل فيها الملك جقمق سنة ٨٥٢ ما كان يؤخذ ظمناً من الدالين في سوق الحراج . الثالثة في سنة ٨٤٦ بابطال الملك الظاهر جقمق مكس الكتان . الرابعة سنة ٨٤٦ بابطال ما كان يؤخذ من اهل سرمين . الخامسة بتاريخ سنة ٨٥٧ بابطال مكس الزيتون من قرى عزاز . السادسة سنة ٨٦٤ بابطال

(١) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي وتاريخ مخطوط ناقص من اوله (٢) تاريخ حلب الشهباء للدكتور بيشوف الجرمانى

ما تجدد على المصبغة بقلعة القصير عن كل خابية عشرة دراهم وان لا يؤخذ منهم سوى كل خابية درهم واحد وغيرها بابطال مكس السلاح في جميع سوق السلاح ومنها ما كتب سنة ٨٨٢ بابطال مكس الملح الداخل مدينة حلب ومنها لابطال ما على الدباغين بديركوش من المكس المظلمة ومنها ما صدر سنة ٨٩٣ بابطال ما كان يأخذ ناظر الحنة من سوق الحناوية ومنها ما صدر سنة ٩٠٢ بابطال ما كان يؤخذ عن مكس القطن ومنها ما صدر سنة ٩٠٢ بابطال مكس المسك والزعفران ومنها بابطال مكس السماق ومنها بابطال ما هو معين عن ختم القماش العراقي والدمشقي والقدسي . ومعظم هذه الاوامر المطورة على الاعمدة مشفوعة بجملة ملعون ابن ملعون من جدها او يعيدها الى غير ذلك من استجلاب اللعنات على من يجدها ومنها كان الله ورسوله خصمه يوم القيامة الى غير ذلك من القيود والعقود .

ويحق لنا ان نستنتج مما تقدم ان المكوس كانت تختلف باختلاف البلاد كما كان في طرابلس لايجبى مثله في حمص وما كان في القدس لا عهد لحلب به وما في دمشق لا مثل له في المدن الاخرى وهاك امثلة اخرى من هذا القبيل ففي مدخل جامع طرابلس<sup>(١)</sup> امر بابطال المظالم المحدثات على اهل طرابلس من الت-جبر على قوت العباد من القمح والاحمر والحبز والفراخ وغير ذلك وذلك في ايام ابي النصر شيخ سنة ٨١٠ وفي مدخل هذا الجامع امر من صاحب طرابلس بابطال منع استيفاء رسم الدخان وما يسأديه من يكون متكلم في ديوان الحجوية الكبرى واستاد دارية الديوان الشريف من سكر وخل وغير ذلك ومن طرح الصابون والزيت والبلس (Potasse) ومن جميع ما يحدث من ديوان النيابة والديوان الشريف وغيرها من جميع الكلف والمخادم الجارية بها العادية قديماً والحادثة مستقبلاً سنة ٩٠٨ وعلى حائط مدرسة الشمسية امر كتب سنة ٨٢٦ بابطال الملك اشرف برسباي ما على البلاد الطرابلسية من الخيل بالبريد وفي سنة ٨٤٦ سومع عوام القدموس بما على انوال الحياكة وخراج الكروم بالندموس مساحة مستمرة على الدوام ونقش ذلك على حائط الجامع الكبير وفي

(١) رحلة فان برشم الى سورية Van berchem : Voyage en Syrie

سنة ٨٥١ أبطل ما تجدد على عوام القدموس والكهف والمنيقة والعايقة والحوايي من الاعمال الطرابلسية من الثياب الخام ودورة الاستاددار . وفي مدرسة طرابلس رسم بابطل ما على النخيرة ( السلخ ) بطرابلس من الموجب لديوان النيابة وقدره في كل يوم ثمانون درهماً وبابطل معلوم كتابة السر احد وعشرون درهماً ومعلوم الحجووية ثلاثة عشر درهماً وفي حائط تلك المدرسة أيضاً كتابة بتاريخ ٨٨٨ بابطل المظالم وهي الطروحات التي كانت تطرح على التجار والمتسبين بمدينة طرابلس وذلك عن الصابون والكروم والزيت وغير ذلك وفي سنة ٨٨٨ ابطل مكس الدواليب الحرير والقصابة بالكهف والقدموس وابطل مكس نخيرة البقر والجاموس وقطع الضأن وقرم الاساكنة بالقدموس والحوايي وعلى ذلك الحائط كتب سنة ٩٠٩ بابطل المظالم والحوارث عن فلاحى الوقف ان لا يكرهوا فلاحى الوقف الا الجزية الشرعية والمال المقرر وفي سنة ٨٢١ ابطل ضمان المكس بسوق العطارين بطرابلس الشام وكتب على حائط مدرسة الرفاعية سنة ٨٧٠ ان لا يؤخذ من تجار حماة وغيرها من السمسرة والترجمة الا ما جرت به العادة القديمة وهي على الالف عشرة دراهم لا غير وان لا يتناول الاجرة الا من باشر العمل بنفسه من ابناء السبيل ومنع النصارى من الترجمة والسمسرة وان لا يؤخذ شيء من باع سلعته بغير دلال .

وبذلك رأيت ان الفاء لمظالم والمغارم كان على أشده في آخر أيام الجراكسة وكان من أسوأ ملوكهم شعبان قال المؤرخون فيه انه كان متطلعاً الى جمع المال وأقام ديواناً يرأسه للبدل وفتح باب قبول البدل في الاقطاعات والوظائف وجعل لذلك ديواناً قائماً بالذات وكان يعين البدل في المناشير وهو مبلغ ثلثمائة درهم فما فوقها والحلاصة فان الجراكسة تفتنوا في طرح المكوس ومن غريبها في أيامهم مكس القرعان وذلك ان شخصاً من المماليك الجراكسة كشف رأسه في سنة ٨٣٠ بين يدي السلطان فاذا هو اقرع فضحك منه السلطان فقال ذلك المملوك اجملني والى القرعان يا مولانا السلطان فأجابه السلطان الى ذلك واخرج له مرسوم سلطاني به وان يكون شيخ القرعان وخلع عليه خلعة فصار يدور في الاسواق والحارات ويكشف رؤوس الناس فمن وجده اقرع يأخذ منه ديناراً حتى اعيان الناس فضج منه الناس وشكوه للسلطان فضحك ونادى بالامان للقرعان وان كل شيء على حاله وكسب ذلك الرجل في هذه الحركة مالاً عظيماً .

انتهى دور الجراكسة المحزن المرمض وأملت الامة بدخولها في حوزة التبرك العثمانيين ان ترى أيام رغد وسعادة لانها دولة جديدة تتحامي ما أمكن الاغلاط التي وقعت فيها الحكومة قبلها ولكن جاء الامر على العكس من ذلك على ما تراء . لما فتح السلطان سليم العثماني الشام ومصر بعد ان كان في ضائقة شديدة اضطر معها الى الاستدانة من بعض التجار فل وقد ملأ خزائنه من أموال الجراكسة : اني ملأت الانايير بالذهب وكل من يستطيع من اخلافي ان يلاها دراهم فليختم عليها بطابعه والا فتبقى الخزينة السلطانية محتومة بطابعي . هذه كانت وميته ولذلك كانت خزينة « الاندرون » محتومة بخاتم سليم . لا جرم ان اكثر فتوح السلاطين العثمانيين كان السائق اليها حب الغنائم والنهب ولذلك كانوا يرجحون فتح البلاد في جهات اوربا على الفتح في آسيا لان تلك كانت أغنى في نظرم وعلى شيء من الانتظام في الجملة تسد مغارمها نعمة جيوشهم وخواصمهم وفيها من الجمال ما يكافيء الاتعاب فيتمتع السلطان وأهل دولته بمن شاؤا من بنات المغلوبين وبنينهم ولذلك جاء النسل التركي في الامتنة فقط مزيجاً من الروم والكروج والبشناق والارناؤد والرومان والصرب والبلغار والمجر والطليان والروس والبولونيين وغيرهم من أمم اوربا .

قال ابن اياس<sup>(١)</sup> كان في حلب من المال عندما فتحها سليم بن عثمان نحو مائة ألف ألف دينة - ار ورأى من الكنايش الزركش والرقاب الزركش والطير والسروج الذهب والبلور وطبول البازات واللجم المرصعة والفصوص المشددة والبركستوانات الفولاذ الملون والسوف المسقطة بالذهب والزرديات واخوذ الفاخرة وغير ذلك من السلاح ما لم يره قط ولا فرح به أحد من أجداده ولا أحد من ملوك الروم لان الذي جمعه الغوري من الاموال من وجوه الجور والظلم والتحف التي أخرجها من الخزائن من وفائد الملوك السالفة من عهد ملوك التبرك الجراكسة احتوى على جميعه السلطان سليم شاه بن عثمان من غير تعب ولا مشقة ا هـ .

ولما دخل السلطان سليم دمشق تفنن في ضرب المكوس ومن جملتها المكوس على المومسات<sup>(٢)</sup> فتأسف العقلاء واكبر الامر اهل الدين والورع . ومن وصل به الطمع في مال الامة الى هذه الدرجة وهو في مبدل تغلبه على البلاد يجب عليه ان

(١) تاريخ مصر (٢) الكواكب السائرة .



برها شيئاً من العدل بنسبها مظالم الدولة الجركسية وحدث ما شئت ان تحدث عما احده اخلافه من البدع في الارتفاعات بعده حتى قال مؤرخو الترك<sup>(١)</sup> انفسهم ان خراج ايلة الشام كله كان يعطى للمرأة السابعة من نساء السلطان براهيم وكان الجاني يأتي دمشق فيجيبها بنفسه لان نساء القصر لم يكنن يامنن احداً من الولاة والمتصرفين على جبايتها من الامة فتأمل ايلة بل مملكة كهذه تعطى جبايتها لامرأة واحدة من نساء القصر تنفقها على زينتها وازيائها كيف تكون مجابها ءادلة مصروفة سبلها !

قسم القطر السوري اوائل الفتح العثماني الى اربع ايلات كبرى<sup>(٢)</sup> وهي ايلة دمشق وتحتوي على الوبه دمشق والقدس وغزة وعفد وناپلس وعجلون والهبون والبقاع وعكا وتدمر وصيدا وبيروت والكرك والشوبك واقطاعها السنوي كلها مليون اقچه<sup>(٣)</sup> ولأمير لوائها من مئتين الى ثلاثمائة ألف اقچه وفيها ١٢٨ زعامة و ٨٦٦ اقطاعاً وعدد جندها ٢٦٠٠ من الفرسان . وكانت ايلة طرابلس عبارة عن الوبه طرابلس وحماة وحمص وسليمية وجبلة وارتفاعها السنوي خمسة يوكات<sup>(٤)</sup> ولدوان الخاص من ٢١٠ الى ٣٩٠ ألف اقچه وحاميتها من الفرسان ١٤٠٠ وايلة حلب وتدخل فيها حلب واذنة واكراد كليس والبيرة (بيرو جك) وعزبز والمعرة وتركان حلب وعزاز ومنبج والمضيق وخراجها ثمانمائة وسبعة عشر ألف اقچه ودوانها الخاص يرتفع من ٢٠٠ الى ٥٠٠ ألف اقچه وفي هذه الايلة ١٠٤ زعامات و ٧٩٩ اقطاعاً وحاميتها ٢٥٠٠ فارس يخرج منها عشرة يوكات كان يدفعها اولاد رمضان حكام اذنة . وهناك بعض الوبه تحسب من سوربه مثل الرقة وسروج وعانة تدفع ايضاً خراجها بحسبها .

و كانت الدولة تستوفي نصف ايراد سورية على عهد السلطان سليمان الاول<sup>(٥)</sup> اعني في سنة ١٥٥٣ م ٢٠٠٠٠٠٠٠ دوكا والدوكا عشر اقجات والبارة ثلاث اقجات وتصرف الباقي على وقاية البلاد ومحافظةها وكذلك كانت تفعل في مصر تأخذ نصف ريعها وتصرف النصف الآخر في حمايتها .

(١) تاريخ ابو الفاروق لمراد بك (بالتركية) . (٢) نتائج الوقوعات لمصطفى باشا

(٣) كل ثلاث اقجات بارة وكل ٤٠ بارة قرش والكيس خمسمائة قرش ذهباً

او مائة . (٤) اليوك مبلغ خمسمائة الف قرش . (٥) منتخبات الجوائب

وما برحت الحال المالية في هذه الديار في ادبار وهي تبعد للوالي الذي يتولى زمام الحكم فقد ذكروا ان والي الشام رفع في سنة ٩٩٤ المظالم وابطل المكوس الزائدة فابطل مكس الخمرات وكان لكل من كان حاكماً على بر الشام ثم ابطل اليسق من باب صاحب الشحنة. واليسق كبير الانكشارية يلتزم هذه الوظيفة بمال كبير يدفعه للآغا والباشا ويكون في باب صاحب الشحنة يقطع الجرائم ويدفع المال عن اربابه يربيع ديناراً عثمانياً كل يوم فاذا كانت الجريبة خمسين ديناراً مثلاً دفعها عن الزم بها وله رجها في كل يوم خمسون عثمانياً فاذا بقيت عليه اباماً حتى يسعى في تحصيلها تضاعفت عليه حتى لا يقدر على الوفاء والتخلص منها فان كان له اسباب او عقار او وقف او غير ذلك باعها او ملكها لذلك اليسق كيفما اراد فادى ذلك الى تمول الانكشارية وتملكهم كثيراً من الاملاك وابطل اليسق من باب القاضي والانكشارية التي رتب على البضائع المجلوبة وابطل المكوس التي كانت تؤخذ على اللبن الداخلى الى دمشق وعلى الموازين .

وفي سنة ١٠٠٤ طالبت الحكومة الرعايا بعوارض سنتين جديدة وعتيقة وطالبوا الامراء ائيليين بمال عظيم . وهذا كثيراً ما كانت تعتمد اليه حتى الى عهد قريب تطلب المال قبل استحقاقه وتسبب اموال الصيارف والمرايين بحجة الاستدانة منهم وحدث ان بعض الامراء والملوك صادروا النصارى واليهود خاصة كما فعل الملك الاشرف قايتباي فصادرهم مرتين في ايامه . وغرّم احمد حافظ باشا سنة ١٠١٨ وكان كافل الشام اموالاً طائلة وصادر جماعات في دمشق واخذ اموالاً منهم بغير حق ولذلك كانت المصادر عامة تتناول من في صندوقه مال ايا كان مذهبه .

وهكذا انقضى القرن الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر في سلسلة مغارم ومظالم فقد تولى احمد باشا الجزار دمشق لاول مرة سنة ١٢٠٠ وكانت مدة حكمه فيها خمس سنين لم يرتفع شهر أو احداً من طلب المال ظالماً ومن طرح النقود وطرح البضائع المتنوعة ينهبها من جهات ويطرحها على اخرى باسعار زائدة ومن مظالمه انه اذا وجد قتيلاً في احد الايام بلحقون جميع القرى التي تشرب من ذلك النهر وياخذون منهم مالا غزيراً وكان لا عمل له الا القبض على الاغنياء ومصادرتهم على

قد جيلنا بأمير ظلم الناس وسبغ فهو كالجزار فيهم يذكر الله ويذبح  
قال ابن آق بيقي<sup>(١)</sup> في حوادث سنة ١٢١٧ شغل الشام بالظلم والكرامية الباشا  
من البلاد واشتغل من آغا بالظلم في دمشق وارهاق القرى بالطروحة والكراميات  
واقراض الذخائر ومعاونة الجردة وغير ذلك من المظالم التي لم يسمع لها اثر في  
السابق . وفي سنة ١٢٤٧ كانت محاولة سليم باشا والي الشام وضع « مصريتين »  
ضريبة على كل سكرة أي عقار في دمشق من جملة اسباب قتله حرقاً مع جماعته .

وقال ابن عابدين : ان غالب الغرامات الواردة على القرى في هذا الزمان  
( أي في أوائل القرون الثالث عشر ) ليست لحفظ املاك ولا لحفظ أبدان وانما  
هي مجرد ظلم وعدوان فان غالب مصارف الوالي وانباعه وعمارات منزله ومنزل  
عسكره وما يدفعه الى رسل السلطان الواردين بأوامر ونواه وامثال ذلك كله  
يأخذ من القرى ويسمون ذلك بالذخيرة تؤخذ في بلادنا في السنة مرتين ويزيد  
فيها نراهم كثيرة رشوة لاعوانه وحواشيه من اعيان البلدة وقد جرت العادة بقسمة  
ذلك كله على عدد فدان القرية وقارة يقسمونه على مقدار حق الشرب بالساعات  
الترمنية فمن كان له فدان مثلاً يؤخذ منه ما يخصه او من له ساعة يؤخذ منه ما يخصه  
سواء كان رجلاً وامرأة او صيباً وكذا يجعلون منها على رقاب الرجال نساكتين  
في التربة الذين لامك لهم فيها .

قلنا وهذا من جملة الدواعي التي انتقلت بها في القرون الماضي قرى ومزارع كثيرة  
في سهول سورية وجبالها الى ارباب النفوذ فخرج اهلها عن ملكها ورضوا بالاستعباد  
على ان يكونوا احراراً مالكين وذلك فراراً من ظلم الحكومة وتخلصاً من  
الضرائب الثقيلة التي لا تتحملها نفس بشرية وكثيراً ما كان الشيوخ يقصون علينا  
قصة الطبلية يوم تدق في قريتهم ويحيي اعوان الظلمة لاخذ المظالم من اهلها ، وهناك  
كنت تسمع من المؤلمات وضروب الظلم في طرق الجباية ما نسأل الله معه السلامة  
وتستغرب كل الغرابة من جنس هذا النطق المتمرد ومن طراز ادارة العثمانيين  
التي تعرف كيف تستنزف دماء الامة واموالها وقلمها فكرت فيما يجلب لها الثروة  
ويحفظ عليها الحق وبقم بينها قسطاس العدل .

ولما قنع جيش محمد علي المصري ببلاد الشام كان الاجنبي<sup>(١)</sup> اذ ذاك يعطي رسوم كإكرام و ضرائب اقل مما يدفع الوطني بكثير ولذلك اضطر بعض التجار الى اتباع حماية الاجانب حتى يستطيعوا ان يتجروا وهذا كان مبدأ اشتداد الامتيازات الاجنبية . كتب اللورد شو فرين<sup>(٢)</sup> الى حكومته سنة ١٨٦٠ يقول : في مقدمة اسباب ضعف الادارة العثمانية في سورية ان الباب العالي كان يعتبر هذه الولاية منذ بضع سنوات كإبالة اجنبية يقتضي الانتفاع منها ما امكن ولذلك طرح منصبها في المازاد ولم يول عليها الا الزائد الاخير ومن الطبيعي ان كل وال جديد لم يكن يفكر الا في تعويض ما دفعه من المال وجمع الثروة فيسلب اهالي ولايته لدن وصوله مبتزاً منهم الاموال ومثقالا كاهلهم بالضرائب الجديدة. وبعدها ذكر كيف كان الوالي يرشو جماعة الاستانة لتستقيم له الولاية مدة يواصل فيها استنزاف الاموال واملأ جيوبهم بها قول : فنشأ عن ذلك مظالم لا تطاق وابتزاز اموال لا تحصى وتعاقب على الابالة ولاه غير اكفاء للمنصب جاثرون مرتشون طماعون في جمع المال لا تشبع يطونهم خالون من ادنى اهتمام بالمصلحة العامة اه .

تبدلت الاوضاع الادارية في سورية مرات على عهد العثمانيين وفي سنة ١٢٧٢ هـ كانت تقسم الى اياتين ايلة دمشق وايلة صيدا ودخل الاولى التي هي عبارة عن دمشق ومرج العرطمة ووادي العجم ووادي بردى وجبل قلمون وحمص وبعلبك ومعرة النعمان وعجلون والبقاع وحاصبيا وراشيا وهوران وجبل الدروز وحصن الاكراد والقنيطرة وايبكي قيولي من الخراج والاعشار والبدل العسكري والرسوم المختلفة ١٨٠٥ ٤ اكياس يضاف اليها ٩٠٠ كيس كانت تدفعها الخزينة الى الاوقاف وذلك عدا ما كان يؤخذ من حمص وهوران وحصن وجبل الدروز وحصن الاكراد ومعرة النعمان وعجلون عيناً من الاعشار والرسوم وهو ١٨٧٥٩ اردباً من القمح و٢٥٨٨٤ اردباً من الشعير و٩٥١ من الذرة و١٢٣٩٣ اوقه سمن و ٣٢٠ اوقه حوبر و ١٣٠٠ رأس غنم وكانت دخل ابالة صيدا وقائم مقامتي

(١) سورية على عهد حكومة محمد علي ليبريه F. Lerrier : la Syrie

Sous le gouvernement de méhémet - ali

لبنان الدرزية والمسيحية وبدخل فيها بيروت وطرابلس واللاذقية ونابلس وعكا وحيفا وساحل عثليت والاقضية الشمسية ١٥٤,٣١٠ كيباً ماعدا المستوفى عيناً من القمح والشعير والذرة والكرسنة والسهم والعدس والسمن والزيت والفيالج والقطن. وكان مجموع دخل ايلة دمشق ١٨٥ الف ليرة على ذاك العهد وايلة صيدا ١٥٠ الفاً وكان لبنان يؤدي للدولة سنوياً ٣٥٠٠ كيس جزية وخراجاً. كتب المستر برانت قنصل انكاترا في دمشق الى سفير دولته في الاستانة عن حالة ايلة دمشق في ١٤ حزيران ١٨٥٨ من كتاب ما يأتي ان الضرائب كانت باعظة على عهد الحكومة المصرية على ان استتباب الامن وعدم نجل الحكومة على الشعب كان يكفيان لاقتناعه ان في وسعه تحمل وقرها دون ان يرزح تحتها وكان الدخل يدار بنزاهة واقتصاد ولدى الحكومة المصرية جيش وافر العدد وتقوم بكل نفقات ادارة الايلة المتوقع ازديادها تدريجياً اما حالة اليوم ( اي على عهد الحكم التركي ) فهي على عكس ما تقدم على جميع الوجوه فالضرائب عبء ثقيل لا يطاق<sup>(١)</sup> مع انها اقل من ذي قبل والامن مفقود والدخل يقل كل يوم لاهمال القرويين حرارة الاراضي وكل ما يتم جمعه ينفق باسراف او يسرقه الموظفون والاموال اللازمة لادارة الحكومة تطلب من الاستانة وصار من الجلي ان المالية ترداد اختلالاً وفساد الادارة مستمر. كانت حكومة محمد علي فرضت على كل ذكر ساكن في المدينة ضريبة جديدة تدعى ضريبة الفردة تختلف بين ١٥ قرشاً الى ٥٠٠ قرش حسب حالة كل انسان وكان مجموعها يبلغ عشرين الف ليرة انكليزية ولما عاد الاتراك الى البلاد لقوا مقاومة شديدة في جبايتها فابدلوها بضريبة على البيوت تستوفي دون حدوث اضطراب كبير او قتال على ان مجموعها لا يتجاوز العشرة آلاف ليرة انكليزية وقد جرت بعض احتسارات وفرضت ضرائب جديدة على البنائات المحدثه للاستعاضة عن الدخل الذي امروا به وكانت الحكومة المصرية تستوفي نحو ٥٥ الف كيس

(١) قال يبريه ان الضرائب التي وضعها ابراهيم باشا المصري على السوريين كانت شديدة وما كان القوم يتحملونها لو لم يكونوا من عناصر واديان مختلفة قلنا ومن حسنات ابراهيم باشا انه ابطل الرشى والاصطناع وابطل المصادرات وقرر حق التسلك.

ولا يتأخر لها بارة وهذا المبلغ بساوي ٢٧٥ الف فهبط الدخل اليوم الى ٣٥ الف كيس قيمتها ١٤٣ الفاً وخمسمائة جنيه يجبي منها عشرة آلاف كيس اي زهاء ٤١ الف جنيه في ذمة الاهالي وهذه يتعذر جباية قسم منها .

هذا ما قاله رجل غريب عن البلاد واصرح منه ما كتبه مدحت باشا ايام كان والياً على سورية بتاريخ ١٧ آذار ١٢٩٥ شرقية من لائحة في سياسة سورية واموالها وبما قاله :<sup>(١)</sup> ان الاوامر التي تصدر من الاسنانة الى سورية محصورة في طلب المال والجنود فقط وبذلك بطل العمل بالقانون والاصول المرعية وفتحت ابواب سوء الاستعمال وماعدا بعض الرجال من الموظفين اصبح كبار العمال وصغارهم لا يلتفتون الى غير مصالحهم فطراً على المعاملات الخلل وبسوء تأثير ذلك فسدت اخلاق الناس وكثر القتل والنهب والفسارة على الاموال والعروض في كل مكان واختل الامن كل الاختلال . قال واذا القينا نظرة على واردات الدولة نرى الخراج والاموال قد نزل ارتفاعها الى النصف وخربت مسائل الاعشار البلاد وقل البديل العسكري وحدث ما شئت عن بلية «القائمة» فمن اجل سقوط اسعارها نزلت الواردات في العام الماضي الى النصف وبقي النصف الآخر في باب النفقات بدون تسديد .

وكلام مدحت باشا يشمل ولايتي سورية وبيروت لان الولايتين في عهده كانتا ولاية واحدة فكلامه يشمل معظم سورية وفلسطين وبالطبع كانت فلسطين اقصى الجنوب وحلب في اقصى الشمال على هذه الصورة او اشد لان روح المملكة كانت واحدة وهي المركزية الشديدة وكانت في الدور الذي سلف لا مركزية ولكنها اشبه بالفوضى . ولم تتغير الحالة المالية عن عهد مدحت باشا بل ظلت تعسة الى آخر سقوط سورية ورحيل الاتراك عنها منذ ثلاث سنين وان كانت الارتفاعات زادت في العقود الاربعة الاخيرة لانتشار الامن في الجملة بتأسيس المحاكم النظامية التي قضت على الاستياء بعض الشيء وكفت البادية عن العيش في البلاد القريبة من المعمور بعد ان كانت تأتي لاخذ الحوة من القرى القريبة من الحواضر الكبرى ولزيادة النفوس بقلة الاوبئة وتجفيف بعض البطائح وسد العجز المالي ولا سيما في

(١) خاطرات مدحت باشا ( بالتركية ) .

الساحل بما ادخله المهاجرون الى اميركا وغيرها من ابناء سورية فكانوا وما زالوا يحملون الى هذه الديار مبالغ طائلة تدخل في تحسين الزراعة والصناعة وتزداد بها الحركة التجارية . وكانت الدولة العثمانية كلما سلخت عنها الولايات النائية تزيد في مقدار الجباية والمظالم على بلادها فالدخل ينقص على الدوام بسلخ الممالك من جسمها والخرج يزيد لان اهل الاستانة عالة على اهل الولايات يشقى هؤلاء لينعم اولئك ويبنوا القصور ويتمتعوا بالولدان والخور .

ولم يكف الحكومة العثمانية زيادتها في العشور حتى بلغت ثلاثة عشر اربعا في المئة تؤخذ من الحاصل والمحصول عدا ما يلحقها ظلم الملتزمين والعشارين وهو قد يبلغ عشرين في المئة في بعض الانحاء ولم يكفها زيادة الاموال والضرائب الاخرى الى ضعفين بل الى اضعاف ما كانت قبل عشرين سنة بل زادت في العشر والخراج زيادة مهمة مدة الحرب العامة دع ما حدثته من التكاليف الحربية واستلبته من اموال الفلاحين وعروضهم ومواشيهم ولولا ارتفاع الاسعار ودخول ملايين من الليرات التي اقترضتها الدولة من المانيا لتنفقها على الجيش الذي جمعته وجلبته من القاصية لولا ذلك ل بقي عشرة في المئة فقط من قرى هذا القطر عامراً ولاضت الحال اتعس مما كانت قبل ستين او سبعين سنة ابام كان الفلاحون لا يستطيعون زراعة اراضيهم لقلة الايدي العاملة فيجلبون اناساً من العبيد يستخدمونهم في الحرت والكرب .

لا جرم ان الاموال اذا جبيت كما نجسي في البلاد المتمدنة بالرقق وبحسب طاقة المكافين يتوازن مع الزمن الدخل والخرج بل قد يزيد الاول على الثاني اذا وقع الاقتصاد في وجوه النفقات تكتفي سورية بما تخرجه لها ارضها وبفيض علمها ما تصرفه على الخطوط الحديدية ورصف الطرق وتعييدها في المدن وبين القرى ومن الاسلاك البرقية والتلفونية والكهربائية وتجفيف البطائح واصلاح طرق الري واقامة معالم العلم ودور التهذيب . وكل مملكة تسد عجزها بالاقتراض ولا تستثمر بايدي رجالها مافي سطحها وبطنها من الخيرات يكون مصيرها الى الاستعباد الاقتصادي وهو ابشع ضروب الاستعباد في هذا العصر وما لا تستطيع ان تعمله لنفسك ليس في مكنة غيرك ان يحمله اليك . وكل امة لا تفرض الجباية بالعقل ولا تجبها بطرق العدل ولا تبذل على المرافق العامة منها الفضل تنحل بل تضمحل . محمد كرد علي